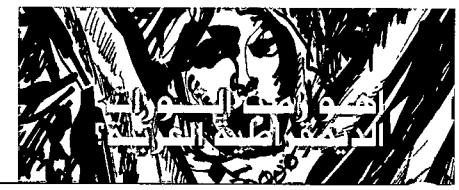

أزمة الشرعيّة في الأنظمة العسكريّة الوطنيّة: حالة الثورة المصريّة

□ شريف يونس

تقديم: الشرعية والشرعيّة السلبيّة

تَكْشف الثوراتُ ما أخفتْه النظمُ السياسيّةُ عمومًا، والسلطويّةُ بشكل أدقّ. ينزاح الغطاءُ لتتدفّق مكوِّناتُ الإناء أمام الجميع. الدولة البوليسيّة، الدولة الأمنيّة، الدولة السلطويّة، الدولة المملوكيّة المحدثة: هذه التعبيرات جرى تداولُها على نطاق واسع في الكتب والصحف قبل الثورة المصريّة بكثير. الكلام على خلافات داخل السلطة بشأن مشروع توريث السلطة إلى جمال مبارك، أو عمليّات الفساد، أو تزوير الانتخابات، كانت شائعةً في الصحف المستقلّة؛ لكنّ ما كشفتْ عنه الانتفاضةُ المصريّةُ تجاوز الخيالَ والتحليلات، وفتح أفقًا لفهم آليّات هذا النوع من النظُم ومشكلاته. إنّ الثورات لهي لحظةُ الحقيقة في كلّ بلد، وفي كلّ تاريخ.

هذا المقال يحاول أن يلقي نظرةً عامّةً أوليّةً على مشكلة الشرعيّة في هذا النظام، الذي أسّسه انقلابُ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعلى تطوّرها إلى لحظة الانفجار الأخير.

الشرعيّة مقولة استهلكتْها النظمُ السلطويّةُ في المنطقة حتى كادت تصبح سيّئةَ السمعة؛ وقد كتب البعضُ بالفعل أنّ هذه النظم لا تتمتّع بالشرعيّة بل تَحْكم بالقوة. لكنّي أقترح بدلاً من ذلك، ومع الاعتراف بأهميّة هذه الفكرة، أنّ التقبّل السلبيّ، بل بقاءَ النظُم لمجرّد انعدام القدرة على المقاومة الفعّالة لدى قطاعٍ معتبرٍ من الجمهور، يُعتبر في حدّ ذاته نوعًا من الشرعيّة: ذلك أنّ معناه هو أنّ النظام نجح في فرض فكرةٍ مؤدّاها أنه الخيارُ الوحيدُ المتاح أمام السكّان، ومن ثمّ أفضلُ الممكن، على الرغم من سوئه التامّ.

فضلاً عن ذلك، فإنه لا يوجد في واقع الأمر نظامٌ يستغني عن «الشرعيّة السلبيّة» هذه (هناك مقولةٌ مشهورةٌ لتشرشل: الديمقراطيّة نظام سيّئ لكنّه أفضلُ النظم السيّئة). وبصفةٍ عامّة، لا يوجد شرط إنسانيّ مثاليّ حقّاً، بل إنّ كلّ دولة وكلّ نظام يقومان على الاقتطاع من الحريّة ولو لتوفير حريّاتٍ أخرى في إطارهما. ولا يعني ذلك أنّ النظُم تستوي، ولا بطبيعة الحال أنّ الثورة مستحيلة (فها هي تحيط بنا صراحةً أو تطلّ برأسها في بلدانٍ عربيّةٍ كثيرة). القضيّة هي: ما هو نمط الشرعيّة الذي أقامه الضبّاطُ الأحرار، وكيف تطوّر إلى نقطة انفلاقه؟

شرعيّة يوليو

وُلد نظامُ يوليو بعاهةٍ مزمنةٍ في الشرعيّة منذ البداية. فقد جرى الانقلابُ في ظلّ حالة الطوارئ (أو الأحكام العرفيّة) التي أُعلنتْ بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، واستمرّت بعد ذلك مع انقطاعاتٍ قليلةٍ حتى الآن. وصدرتْ كلُّ الدساتير والإعلانات الدستوريّة، أتمّ الاستفتاءُ عليها أمْ لم يتمّ، في ظلّ هذه الحالة. وكان ملخّصُ ما فعله نظامُ يوليو هو تحويل «حالة الطوارئ» إلى نظام حُكم: فباسم «الشعب» صودر أيُّ نشاطٍ في المجال العامّ، وأُخضع لقبضةٍ بوليسيّة، وأُفهم الجميعُ أنْ ليس لأحدٍ حقوقٌ أو كرامةٌ تعلو فوق القبضة الأمنيّة.. باستثناء مَن يَملك قسمًا من السلطة، وبقدْر نجاحه في الاحتفاظ بها في الصراعات العديدة بين المؤسّسات (وأشهرُها صراعُ ناصر وعامر).

وقد اعتُبر هذا الوضعُ الاستثنائيّ (بالمعايير الدستوريّة) انتقاليّاً، وأسماه الضبّاطُ الأحرار أنفسُهم فراغًا سياسيّاً. ولكنّ طريقة ملئهم إيّاه تلخّصتْ في تكوين مجالس منتخبةٍ كثيرةٍ، محلّيّةٍ ونيابيّة، وتنظيماتٍ سُمّيتْ شعبيّة مثل الاتحاد الاشتراكيّ، ومجالس نقابات، كانت جميعًا تحت القبضة الأمنيّة. وتلخّصتْ صلاحيّاتُ هذه المؤسّسات في تنظيم عمليّة جمع العرائض والشكاوى ليقوم النظامُ بتلبية ما يستطيع تلبيتَه منها ــ وهو ما أسمّيه سياسة مبادلة المكاسب «الشعبيّة» بالتأييد. بعبارةٍ أخرى، استُكمل نظامُ الطوارئ بنشاطٍ شبهِ نقابيّ سُمّي «العمل السياسيّ» بدلاً من السياسة. وللإنفاق على هذا البديل استعمل النظامُ الحاكمُ التأميمات، بالإضافة إلى اللعب على تناقض المعسكريْن العالميْن، الشرقيّ والغربيّ، في فترة الحرب الباردة، للحصول على مبالغ طائلةٍ منهما معًا. وبالفعل، كانت مصر تنفق في ظلّ هذا الوضع أكثر بكثير من إمكانيّاتها، سواءٌ في الاستثمارات أو في الاستهلاك.

أما من الناحية الإيديولوجيّة، فكان المنطقُ الكامنُ وراء هذا الوضع بمجمله هو أنّ الشعب فاسد (وهذا ما قيل صراحةً في البداية أثناء فترة الصراع مع الأحزاب)، وأنّه في حاجة إلى وصايةٍ وتوجيهٍ حتى يصبح راشدًا قادرًا على حكم نفسه بنفسه من غير أن يخدعَه أحد. ومن العبارات الشهيرة في هذا الصدد ما قاله عبد الناصر في ميدان المنشيّة، بعد إطلاق الرصاص عليه عامَ ١٩٥٤، من أنّه علّم المصريين العزّة والكرامة. وفي سنة ١٩٥٧ أوضح لمجلس

الأمّة، في أول اجتماعٍ له بعد الانقلاب، أنّ مهمّته ومهمّة المجلس هي أنْ يصنعا شعبًا مدركًا حيّاً في هذا البلد، وأنّ «أفراد البشر هم المادةُ الخام» على حدّ تعبيره.

وعلى الرغم من أنّ هذه النغمة تراجعتْ كثيرًا، خصوصًا بعد حرب السويس، لتتحوّل إلى قصيدةٍ لا نهايةَ لها تتغنّى «بالشعب المُعلِّم،» فقد كان المطلوبُ من الشعب أن يعلّم الحكامَ سرّاً، عن طريق العرائض والشكاوى، ليتولّى الضبّاطُ الحكمَ نيابةً عنه. وليس من قبيل المصادفة أنّه في العام ٢٠٠٦، أفلتتْ من أحمد نظيف، آخر رؤساء الوزارات في عهد مبارك، الفكرةُ نفسُها مرةً أخرى: الشعب ليس مؤهّلاً للديمقراطيّة؛ وهو ما كرّره عمر سليمان قبيْل خلع مبارك في حديثٍ شهيرٍ إلى محطّةٍ أمريكيّة

نعم، إنّ الثورات هي دائمًا لحظةُ الحقيقة.

صدع الشرعيّة واقتصاد السوق

لم تقتصرْ مشكلاتُ نظام يوليو وانكساراتُه على هزيمة ١٩٦٧ الشهيرة فقد دخل في أزمة اقتصاديّة متفاقمة منذ اكتماله عام ١٩٦٤، وأخذ يسعى إلى تعديل نفسه، تارةً بفتح بابٍ ضيّقٍ لمشاركة شعبيّة ما، وتارةً بإجراء تحوّلاتٍ نحو اليمين مثل مشروع إنشاء منطقةٍ حرّةٍ في بورسعيد (أوقفتْه الهزيمة). وفي مايو ١٩٧١ حُسمت الصراعاتُ داخل أجنحة النظام بانتصار يمين الناصريّة على يسارها بقيادة السادات، وانتهى ذلك بالاتجاه إلى مواجهة مشكلة الانهيار الاقتصاديّ بسياسة «الانفتاح الاقتصاديّ» الشهيرة. وكان هذا التحوّل هو الذي فاقم أزمةَ شرعيّة نظام يوليو، بما أدّى إلى تشكيل مجموعاتٍ داخله تضع الخططَ للنيل من استقرار البلاد وإشاعة الفوضى والرعب والتخريب للحفاظ على السلطة، على نحو ما رأينا، وكأننا أمام سلطةٍ استعماريّةٍ غاشمةٍ وعنصريّة.

فما معنى هذا «التطعيم» لشرعيّة يوليو باقتصاد السوق؟ ولماذا أدّى الهجينُ الناتجُ إلى هذا الوضع في نهاية حكم مبارك؟

كان نظام يوليو من الناحية البنيويّة عبارةً عن «إقطاعيّات» مختلفة، بتعبير عبد الناصر نفسه: الجيش، الأمن، البيروقراطيّة، القطاع العامّ، الاتحاد الاشتراكيّ، مجلس الأمّة، ويتولّى الرئيسُ تنظيمَ الصراع وحفظَ التوازنات بينها. وكان ما احتفظ لها بالتماسك حول قلبٍ أمنيّ هو تماسك المجموعة المؤسِّسة من الضبّاط الأحرار من الصفّيْن الأول والثاني، وبعض معاونيهم المدنيين. ولكنْ شهد عهدُ السادات من العام ١٩٧٤ (وحتى الآن) إعادةَ ترتيبٍ للتحالفات، وإضافةَ مكوّناتٍ، بما يتناسب مع سياسات التحول البطيء إلى اقتصاد السوق وتحوّل التحالفات الدوليّة للحصول على قبول البلدان الرأسماليّة الكبرى واجتذاب المعونات والاستثمارات. وترافق مع ذلك استكمالُ حرب التحريك سنة ١٩٧٣ لبناء سلام مع إسرائيل.

كان المسمّى الذى أُطلق على هذا التحول هو «الشرعيّة القانونية» بدلاً من «الشرعية الثوريّة،» بالإضافة إلى فكرة «السلام.» لكنّ هذه «الشرعيّة الجديدة» استبقتْ حكمَ الطوارئ واقتصرتْ على تدعيم موقع مجلس الشعب داخل النظام وتطهير الاتحاد الاشتراكيّ من الاتجاهات المعادية لـ «الانفتاح» بإعلان تعدّد الأحزاب وتشكيل الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ، ثم، بالتدريج البطيء تحرير الإعلام والثقافة جزئيّاً مع استبقاء اليد العليا للنظام فيهما.

هذا التحول نحو اقتصاد السوق يُعتبر أبطأ تحوّل من نوعه بالنسبة إلى النظم السلطويّة في العالم. ومع ذلك فقد كان يجري وسط مقاومة قويّة، بسبب إجرائه من داخل النظام السلطويّ بتطهيراتٍ محدودة، كان أكبرها في مايو ١٩٧١. وحين انفجر الشارع، المدجَّن أصلاً، والمستبعَد من حسابات التحوّلات في يناير ١٩٧٧، اضطرّ النظامُ إلى مزيد من الإبطاء، وإلى الاعتماد بشكل متزايد على المساعدة الخارجيّة فترتّب على ذلك أنْ قام اقتصادُ سوق احتكاريّ في إطار السلطويّة الموروثة، بانتقاء رجال أعمال (أو طامحين إلى أن يكونوا كذلك)، وتشجيعِهم، ومنحِهم امتيازاتٍ وأراضيَ ليصبحوا طبقةً محظوظةً ومالكةً، اسمًا، لكنّ معظم أفرادها تحت رحمة النظام وبالفعل، هرب بعضُهم خارج البلاد خوفًا من تقلّب الأحوال، إلى أن استقرّت المجموعةُ المحظوظةُ التي تشكّلتْ منذ أواخر التسعينيّات قرب مواقع السلطة حتى نهاية عهد مبارك. وتمّ الإبقاءُ على درجاتٍ من الدعم والعمالة الزائدة في الحكومة والقطاع العامّ للحدّ من إمكانيّات التمرّد الواسع، خصوصًا بعد درس انتفاضة يناير ١٩٧٧. كما استُبقي نظامُ ٥٠٪ من المقاعد للعمّال والفلاحين، أيْ عمليّاً لأفرادٍ يعتمدون اعتمادًا تامّاً على النظام السلطويّ، ومهمّتُهم تمثيلُ المؤسّسات الفاسدة التي تتحدّث باسمهم، مثل اتحاد العمّال البوليسيّ.

حال استمرارُ النظام وإعادةُ تكييفه، إذنْ، دون حلّ أزماته بشكلٍ جذريّ. وكان البطء في التحوّل هو الحكمةَ بعينها؛ ذلك لأنّ التحوّل كان يتناقض من نواحٍ كثيرةٍ مع أسس النظام الأبويّ الزبونيّ لكونه يضرب مبدأ «المكاسب مقابلَ التأييد» من جهة، ويعرّي الاحتقارَ الكامنَ للشعب في قلب إيديولوجيا النظام من جهةٍ ثانية.

لكنْ مع تفاقم الأزمة الاقتصاديّة فى الثمانينيّات أصبح من الضروريّ الإسراعُ بهذا التحوّل إلى اقتصاد السوق في إطار السلطويّة، وبالتالي بناء أوليغارشيّة محظوظة. وقامت الخطّة على توسيع مجال حريّة التعبير والتظاهر المحكوم والاحتجاج، بهدف تقليل الاحتقان المترتّب على التحوّل وتعويض القطاعات الأكثر نشاطًا بالاستجابة لبعض مطالبها. لكنّ هذا التصرّف أدّى إلى خسارة النظام هيمنتَه الإيديولوجيّةَ أو إلى تآكلها بشكلٍ خطير، باستثناء فكرة «انحطاط الشعب» المؤسِّسَة له. فقد أصبح النظامُ هو أيضًا، في نظر السكّان، منحطّاً

مصر مبارك شرطة وعصابات عامة وعصابات خاصة من المجرمين والبلطجية

وفاسدًا بما يتجاوز «انحطاطَ الشعب وفسادَه.» أضفْ إلى ذلك أنّ التحوّلات كانت تعني إعادةَ ترتيب علاقات القوى داخل النظام، بما أدّى إلى تزايد الصراع بين أطرافه المختلفة. وكانت العلامةُ الأبرز على ذلك هي التفكّكَ المتزايدَ داخل الحزب الذي سُمّي حاكمًا، وعجزَ القيادة عن التحكّم في تصرّفات أعضائه. وفي المقابل رفض النظامُ الحلَّ الممكنَ، ألا وهو تفكيكُ تحالفاته في أحزابٍ مختلفةٍ تتنافس على السلطة (وهو مشروع طرحه عبد الناصر ولم ينفّذه منذ سنة ١٩٦٥)، لأنّ ذلك يستدعي إجراءَ جراحاتٍ دستوريّةٍ وبنيويّةٍ فيه، بإفلات جانبٍ من تقسيم الكعكة من يديه وتزايدِ سطوة قواه المتناحرة المختلفة.

كانت المحصّلة ضرورة تشديد القبضة الأمنيّة مع تزايد مخاطر التحوّل. فقامت صيغةٌ فحواها حكمُ الأقليّة الموالية لأجندة إصلاحات رجال الأعمال الكبار المحظوظين، مدعومةً بالشرطة وبعصاباتٍ عامّةٍ (تجنّدها الشرطةُ) وعصاباتٍ خاصّةٍ من المجرمين والبلطجيّة والشرائح الرثّة التي تدخل الميدانَ اللاسياسيّ، إنْ جاز التعبير، لإرهاب قطاعاتٍ معيّنةٍ من الجمهور، فضلاً عن تشديد القبضة الإرهابيّة العامّة على المجتمع بتفاقم إرهاب الشرطة. وبلغ هذا التوجّهُ ذروته بإعداد خططِ تخريبٍ عامّةٍ في حال تفاقم الاحتجاجات أو تململ أيّة قطاعاتٍ تحتمي بالنظام (مثل الكنيسة في حادث العمرانيّة على الأقل). كما تكشّف هذا التوجّهُ بشكلٍ فاجرٍ في ميدان التحرير، وفي إطلاق سراح المجرمين، وفي خطّة وزارة الداخليّة المعدّة سلفًا لبثّ الرعب في المجتمع ــ وهي خطّة تدلّ على وعي النظام بمخاطر تحوّله المتناقض نحو اقتصاد السوق الاحتكاريّ وهشاشةِ شرعيّته التي دخلتْ في تناقضاتٍ متزايدة.

كان أملُ النظام في خطة التفريغ الأمنيّ أن تفلح الشرطةُ، بأقسامها السريّة وعصاباتها الداخليّة، في وضع المجتمع بأكمله في حالة حصار، بالأمن من القلب واللاأمن من الأطراف، وإعداد جهاز سريّ داخل الأجهزة السريّة يتولّى ذلك. وهو أمر فظيع لم يرتكبه الاحتلالُ البريطانيُّ لمصر، وكان بمثابة الدليل النهائيّ على أنّ مقولة «الدولة المتحضّرة التي تجلب الحداثةَ إلى شعبٍ غير متحضّر» أصبحتْ فارغة من أيّ محتوًى

هذا التحوّل إلى نظام مافيويّ لا يكشف عن انحطاط النظام فحسب، بل عن قضيّة جوهريّة أيضًا: فشل النظام في توليد شرعيّة جديدة، أو تطوير شرعيّته العوراء القديمة. إنّ التحول الليبراليّ في الاقتصاد بهذا الشكل السلطويّ قطع الطريقَ على أيّة إمكانيّة لحشد قطاعات اجتماعيّة مؤيّدة له. وبدلاً من ذلك أُنشئتْ شبكةٌ واسعةٌ من المنتفعين أخذتْ هي نفسُها تختلف في ما بينها بسبب تفاوت حظوظها. باختصار، كان المسار قبل الانتفاضة هو إعمال التمزيق في المجتمع بالبوليسيّة، والفساد، وشراءِ الولاءات بطرق غير مشروعة، وصولاً إلى ارتكاب أعمال إرهابيّة على يد النظام نفسه.

طاول ذلك عقيدةَ الأمن القوميّ المصريّ نفسَها، بتناحر أطراف النظام، وتشكيلِ مجموعاتٍ فرعيّة سريّة داخل أجهزته، وهيمنةِ المنطق البوليسيّ بشكل فاجر على كافة شؤون البلاد. وظلّ أنصارُ «الأمن القوميّ» على عقيدة أنّ أمن النظام السلطويّ هو أمن البلاد، بينما كان النظام يعتمد فى الواقع على إرهاب يوميّ منظّم ضدّ الشعب: فاستعمال البلطجة وأعمال الاغتيال وغير ذلك لم يكن أمرًا جديدًا يحدث لأول مرة فى عهد الانتفاضة.

الثورة

كانت الثورة، إذن، لحظةَ الحقيقة. فقد كشفتْ عن المخطّطات السوداء، وقطعتْ عليها الطريقَ، لتنقذ البلادَ من القطاع الأكثر انحطاطًا من الطغمة الحاكمة، ولتمنعَ وصولَ عمليّة تمزيق المجتمع إلى نهايتها. لقد أوقفت الانتفاضةُ عمليّةَ حصار المجتمع بين عنف النظام وعنف حثالته المأجورة، وذلك: بالتضامن العالي، والأخلاقيّاتِ الراقية التي كشف عنها سلوكُ المشاركين فيها، والتضامناتِ على مستوى كلّ شارعٍ للحفاظ على الأمن. الثقة المتبادلة حلّت، وإنْ إلى حدّ ما، ولو عند المنتفضين أكثرَ من غيرهم، محلَّ التوجّس المتبادل. وتراجع خيارُ التفكيك الإجراميّ للبلاد، وأزيح أبرزُ رجاله، وأصبح الخيارُ المطروحُ هو استيعاب الانتفاضة؛ الأمرُ الذي يعني أن يقرّر النظامُ أو القطاعاتُ الصاعدةُ فيه إجراءَ تعديلاتٍ أساسيّةٍ على بنية الدولة، وبالتحديد إعادةَ فتح المجال السياسيّ.

إزاء الضعف التنظيميّ للثورة، الذي أمل أن يكون موقّتًا في ظلّ الحراك السياسيّ الواسع المدفوع بالقلق، ما زال الرهانُ قائمًا حول المستقبل. إلى أيّ حدّ سيقوم مجالٌ سياسيّ يعلو فوق أجهزة الدولة ويقودها؟ وإلى أيّ حدّ، في المقابل، سيتمّ استبقاءُ جوانب من شرعيّة الطوارئ القائمة على الخوف المتبادل؟

يبدو لي أنّ التوازنات العامّة، والأزمةَ الجوهريّة التي كشف عنها اقتصادُ السوق السلطويّ، ستعوّق بشدةٍ أيّة مساع للعودة إلى نمط الشرعيّة الأصليّ للنظام، وفقًا لنظريّة «القلب الصلب.» فالتحوّل إلى اقتصاد السوق أصبح إجباريًا، بشكلٍ أو بآخر، لمجرّد الحفاظ على النمو الاقتصاديّ المحدود. وقد ثبت أنّ السوق وحالة الطوارئ معًا تفضيان إلى دولةٍ مافيويّةٍ فاشلة، فقدتْ فوق ذلك، بفعل الانتفاضة، الكثيرَ من أرصدتها ومصادر قواها. ولعلّ هذا الوضع في حدّ ذاته يفسّر جانبًا كبيرًا من التزام الجيش بفتح مجالٍ عامٍّ سياسيّ، باعتباره المخرجَ الذي يسمح له بالانسحاب منتصرًا (بفعل تأييد الشعب له)، وبالإفلات من التوتّر المنهِك الناجم عن الوقوف على حافّة شرعيتين متناقضتين.

لقد طال المقالُ أكثر ممّا ينبغي، وهناك الكثير من الجوانب المتعلّقة بالشرعيّة في الوضع الحاليّ، وبالصراعات من أجل تكييف المجال العامّ بين الديمقراطيّة والطوارئ. ودخلتْ قوًى لم يكن لها أيُّ وجود مباشر فى المجال السياسيّ. وتنفّستْ خلايا المجتمع بعد طول كبت، بكلّ اتجاهاتها، وأصبح مستقبلُ البلاد مرهونًا بالصراع السياسيّ بما يفجّره من قوًى وطاقات تعيد إلى البلاد حيويّتها وتقضي على شلَل السلطويّة وكآبتها.

عاشت الثورة.

القاهرة

شريف يونس

كاتب مصريّ.